7783 رمز

UN ECONOMIC ... ION
ESA
26 APR 1982
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/155

١٥ آذار/مارس ١٩٨٢

الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة التاسعة

٨ - ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢

بغداد ، العراق

البند ٦ (هـ) من جدول الاعمال المؤقت

تقرير عن نشاطات اللجنة

المساهمة الاقليمية في الجمعية العالمية للشيخوخة

تقرير الامين التنفيذي

أولا - مقدمـــــة

١ - شهدت السنوات الاخيرة قلقا متزايدا ازاء أوضاع المسنين . ومن الواضح أن كثيرا من حاجاتهم الملحة لم تتم تلبيتها الا بشكل جزئي ، أو انه لم تتم تلبيتها على الاطلاق . وفي الوقت نفسه ، تشهد مناطق العالم كافة تزايدا في فئات السكان المسنين من حيث ارتفـــاع عددهم وازدياد نسبتهم الى مجموع السكان .

٢ - وقد انعكس هذا القلق في مناقشات وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة حول مسألة الشيخوخة* اثناء السنوات القليلة الماضية . فقد ركّزت الجمعية العامة علـى الحاجة الى تبادل المعلومات والى القيام على الصعيد الدولي باستعراض البدائل في السياســات التي تعود بالنفع على المسنين . وأوصت غالبية التقارير التي قدمتها الدول الاعضاء بضرورة عقد جمعية عالمية للشيخوخة بغية تسهيل تبادل المعلومات واتخاذ توصيات عامة بصدد هذا الموضوع لكي تسير على هديها الدول الاعضاء . ومن المسلّم به أن هناك حاجة ملحّة ، للقيام على الصعيد الدولي ، بتبادل الآراء وبتحديد الوسائل الكفيلة بتحسين ظروف الشيخوخـة .

٣ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين قرارا ينص ، بين أمور أخرى ، على تنظيم جمعية عالمية للشيخوخة . ويتوقع من هذه الجمعية ، التي ستعقد في فيينا فـــي حزيران/يونيو ١٩٨٢ ، أن تقر خطة عمل دولية لصالح المسنين . وقد طلب الى الـــدول الاعضاء في الامم المتحدة ، في نطاق الاعداد للجمعية العالمية ، أن تولي اهتماما خاصـــا لمسألة الشيخوخة والمسنين ، وأن تقوم بين أمور أخرى ، بوضع السياسات والبرامج التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية .

٤ - وقد طلب الى اللجان الاقتصادية الاقليمية تقديم توصيات حول مسألة الشيخوخة في ضوء الاحتياجات والمقتضيات الاقليمية . وعقدت اجتماعات فنية حول موضوع الشيخوخة في مناطق مختلفة من العالم بهدف التوصل من خلال آراء الخبراء الى حل بعض القضايا المتصلة بالشيخوخة** . وستقوم اللجان الاقليمية من خلال اجتماعات تعقدها لواضعي السياســات العامة ، باستعراض النتائج التي توصلت اليها الاجتماعات الفنية ، للخروج بتوصيات اقليميـــة يمكن تضمينها في خطة العمل الدولية .

---

* القرارات الاخيرة للجمعية العامة حول مسألة الشيخوخة هي التالية :
٣٣/٥٢ (١٩٧٨) ؛ ٣٤/١٥٣ (١٩٧٩) ؛ ٣٥/١٢٩ (١٩٨٠) ؛ ٣٦/٢٠ (١٩٨١) و ٣٦/٣٠ (١٩٨١) .

** عقد الاجتماع الفني لبلدان البحر المتوسط والشرق الاوسط في مدينة فاليتـا ، مالطا ، في حزيران/يونيو ١٩٨٠ ، باشراف مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية .

٥ - وقد تعذر عقد اجتماع اقليمي لواضعي السياسة العامة في منطقة غربي آسيا . وعوضا عن ذلك، تمّ وضع هذه الوثيقة لكي تنظر فيها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وتستعرض الوثيقة واقع حال المسنين في غربي آسيا، وتحدّد القضايا الرئيسية المتصلة بالشيخوخة، وترسم عددا من المبادىء التوجيهية للعمل لصالح المسنين . وقد أخذت هذه المبادىء التوجيهية في الاعتبار توصيات الاجتماع الفني الاقليمي المعني بالشيخوخة لبلدان البحر المتوسط والشرق الاوسط .

ثانيا - اتجاهات أوضاع الشيخوخة في منطقة الاكوا

٦ - يمكن من خلال استعراض أوضاع الشيخوخة في بلدان غربي آسيا الخروج بالاستنتاجات الرئيسية التالية :

(أ) ان الاوضاع الراهنة للشيخوخة مرضية نسبيا، نظرا لان المسنين يلقون العناية في نطاق أسرهم؛

(ب) أن احتياجات المسنين ليست على درجة كافية من الوضوح لدى الحكومات، فالتخطيط محدود في مجال الشيخوخة، والبرامج العائدة للمسنين لا تحظى بالاولوية؛

(ج) ان التغييرات السريعة التي تشهدها المنطقة يمكن أن تترك أثرا سلبيا على أوضاع الشيخوخة . لذلك، من المناسب اتخاذ التدابير اللازمة من الآن للتقليل من أثر هذه التغييرات الى الحد الادنى؛

(د) ان المعلومات المتوفرة عن أوضاع الشيخوخة ليست كافية لوضع برامج عمل، وهناك حاجة ملحّة للقيام بدراسة معمّقة لاوضاع المسنين واحتياجاتهم .

٧ - لقد أدى توافر الموارد المالية حديثا في المنطقة الى زيادة سرعة تطورها الاقتصادي، بما ينطوي عليه ذلك من مشاكل اجتماعية جديدة . ومن اكثر هذه المشاكل الحاحا مشكلة هجرة العمال بين أقطار المنطقة . فالبلدان المنتجة للنفط تجتذب العمال اليها، بينما تواجه البلدان التي يغادرها هؤلاء العمال مشاكل اجتماعية ضخمة، ولا سيما أسر هؤلاء العمال . ومن الامثلة على ذلك أوضاع افراد الاسر المسنين الذين يتركون وحدهم دون صحبة افراد الاسرة الشباب ودعمهم الاجتماعي . وفي بعض الاحيان، يحدث انقطاع في دخل هؤلاء المسنين عندما يصادف العمال المهاجرون بعض الصعوبات على صعيد العمل أو عندما يحدث تأخير في التحويلات المالية .

٨ - وتجدر الاشارة الى المشكلة السياسية الخاصة التي تواجه بلدان الاكوا ، والناشئة عن احتلال العدو لبعض الاراضي العربية ، وانكاره الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وقد ترتب على ذلك تخصيص مبالغ طائلة للتسلح وامتصاص موارد كان من الممكن استخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكان من نتيجة ذلك أيضا تشريد مئات الآلاف من العائلات لحقبة زمنية طويلة الامتداد . ومن بين افراد تلك العائلات العديد من الاشخاص المسنين ، الذين اضطروا بسبب مغادرتهم لديارهم ، لاعادة ترتيب أوضاعهم في ظروف جديدة غير مألوفة وتحت قهر الفقر المدقع في أغلب الاحيان .

٩ - ومن جهة أخرى ، تعتبر أوضاع الشيخوخة من بعض النواحي مرضية نسبيا في الوقت الحاضر ، نظرا لما يلي :

(أ) ان الاسرة في المجتمع العربي المعاصر لا تزال تشكل وحدة اجتماعية قوية . وما تزال تتحمل الى حد بعيد مسؤولية الاهتمام بالمسنين ورعايتهم . ورغم أن العديد من القوى الاجتماعية قد تسببت في التقليل من أهمية الاسر الكبيرة الممتدة في منطقة الاكوا ، الا أن هذه الاسر لا تزال اكثر عددا من الاسر الزواجية ؛

(ب) لم يقترن التحضّر في منطقة الاكوا بالصناعات الثقيلة . ففي انحاء عديدة من المنطقة لا زالت الاساليب الريفية تستخدم في عملية انتاج السلع الزراعية ، وهو نمط من الحياة يؤدي فيه المسنّون دورا مهما ؛

(ج) وتعود ظاهرة التحضّر في منطقة الاكوا الى (١) حدوث تحول ديموغرافي في الوقت الحاضر يتميّز بانخفاض كبير في معدل الوفيات وارتفاع كبير في معدل المواليد و (٢) حدوث حركة هجرة قوية من الارياف الى المدن ، وهي هجرة تواصلها الاساسي فئة الشباب . ومن المعلوم أن هؤلاء الوافدين لا يقطعون كل الصلات بمناطقهم الريفية ، كما هو ظاهر بوضوح في العديد من بلدان الاكوا . فهناك درجة عالية من التفاعل في الاتجاهين . ويحتفظ العديد من سكان المدن بقيمهم الريفية . ومن هنا فان الروابط العائلية ما تزال قوية .

١٠ - ينبغي التأكيد مع ذلك على أن كبار السن والمسنين لا يحظون بالاهتمام الكافي في بلدان منطقة الاكوا . وتعود أسباب ذلك الى الامور التالية :

(أ) لم تتخذ معظم بلدان الاكوا موقفا من قضية كبار السن . وهي حتى الآن لم تتجه بوضوح نحو الاعتراف بهذا المورد الحيوي بالنسبة الى التنمية الوطنية ؛

(ب) لم يتم اعتماد وتنفيذ خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية الا مؤخرا في العديد من بلدان الاكوا . ولا تزال هذه الخطط والبرامج الى حد بعيد في مراحلها الاولية . وهي لا تشمل الا عددا قليلا من السكان ، واحيانا بطريقة غير منتظمة . وهناك فياب ملحوظ في المرافق والخدمات الانمائية الخاصة بالمسنين وكبار السن . وتدعو الحاجة الى وضع سياسة شاملة بالنسبة الى هذه الفئة بالذات وادراجها في اطار خطط التنمية الوطنية . ومع ذلك، فقد اتخذت بلدان معينة بعض التدابير لمصلحة المسنين في اطار برامج الرعاية الاجتماعية . وفي عدد من البلدان ، تدفع للمسنين اعانات من الضمان الاجتماعي ، ولا سيما للرجال منهم . وفيما يتعلّق بتوفير الرعاية المؤسسية للمسنين ، هناك عدد محدود من المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض، ويجرى التخطيط لانشاء المزيد منها .

١١ - تستحق قضية الشيوخ وكبار السن ، باعتبارها قضية ذات أبعاد اقتصادية - اجتماعية ، وطبية ، وديموغرافية ، أن تولى اهتماما متزايدا في بلدان الاكوا . وينبغي التركيز على ألا ينظر مخططو التنمية الى قضية هذه الفئة الكبيرة والضعيفة نسبيا من السكان باعتبارها قضية قائمة بذاتها . فالشيوخ وكبار السن لا يمكن أن يتركوا بمعزل عن التخطيط الانمائي الشامل ، اذ ترتبط الحلول الخاصة بمشاكل المسنين ارتباطا وثيقا بالحلول الخاصة بالمشاكل الاجمالية للتنمية . وتدعو الحاجة الى اتخاذ التدابير في مصلحة المسنين على الصعيد القطرى والاقليمي والدولي .

ثالثا - قضايا الشيخوخة

١٢ - ينبغي النظر الى قضية السكان المسنين من منظار القضايا الانمائية والانسانية . فالقضايا الانمائية تبحث في كيفية تهيئة دور هادف وفعّال للمسنين في العملية الانمائية ، كاشتراكهم في وضع القرارات الانمائية ، واسهامهم الاقتصادى والاجتماعي والثقافي في الجهود الانمائية ، وافساح المجال امامهم للتعلّم والتدريب واعادة التدريب . اما القضايا الانسانية فهي تبحث في ادماج المسنين في صلب العملية الانمائية عن طريق جعل التنمية اكثر استجابة لاحتياجاتهم ومتطلباتهم ، وتمكينهم بالتالي من الحصول على نصيب عادل من فوائد التنمية .

١٣ - (أ) ان لازدياد فئة المسنين بين السكان (تعمّر السكان) تأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة . فهو يؤثر، من بين أمور أخرى، على الانتاج والاستهلاك والادخار والعمالة والاستثمار والهجرة والتنمية الريفية . وقد تترك هذه الظاهرة آثارا سيئة على العملية الانمائية اذا لم يأخذها المخططون وواضعو السياسات العامة في الاعتبار؛

(ب) ان لتعمّر السكان تأثيرا على العمالة واستخدام الموارد البشرية . فتزايد عدد كبار السن ونسبتهم الى عدد السكان الاجمالي ، بالاضافة الى تطبيق سياسات حكومية للتقاعد الالزامي ، كل ذلك من شأنه احداث تغيير تركيبة السكان العاملين . ومن شأن تزايد عدد كبار السن العاملين أن يزيد من العبء الذى تتحمله قوة العمل . وفضلا عن ذلك فان المهارات المتوفرة لدى المسنين تشكل موارد اقتصادية واجتماعية ينبغي أن تستخدم بشكل فعّال .

(ج) ان لتعمّر السكان أيضا تأثيره على التنمية الريفية . فهناك مناطق ريفية عديدة في المنطقة أفرغت من سكانها الشباب بتأثير الهجرة الكثيفة ، ولم يبق فيها الا السكان الذين لا تسمح لهم أعمارهم بتنميتها . ولهذا فان هناك حاجة الى اعتماد مجموعة تدابير على صعيد السياسة العامة لتشجيع زيادة استخدام رأس المال البشرى المتمثّل في المسنين الموجودين في المناطق الريفية . ومن بين المقترحات التي يمكن تقديمها في هذا المجال ، تعزيز التعليم الزراعي ، وتوسيع نطاق خدمات الارشاد الزراعي ، وتوفير القدر الكافي من المواد والمرافق اللازمة لتشجيع استخدام المزارعين المسنين لمواردهم الانتاجية .

١٤ - ولتعمّر السكان أيضا آثار خطيرة على الضمان الاجتماعي . ويمثل الضمان الاجتماعي أحد المجالات الرئيسية للاستثمار الاجتماعي في العديد من بلدان المنطقة . وفي بعض الحالات ، تبلغ الموارد التي تعبأ وتوزّع لحساب الضمان الاجتماعي احجاما كبيرة ويكون لها أثر قوى على الاقتصادات الوطنية . ويمكن للفوائد التي تعود على التنمية من خطط الضمان الاجتماعي أن تتناقص اذا لم توضع هذه الخطط وتنسّق في اطار برامج التنمية الاقتصادية ، واذا لم تؤخذ تركيبة السكان المستفيدين من هذه الخطط في الاعتبار .

١٥ - وبمعنى آخر ، فان التعمر السكاني ، بالاضافة الى التحضر والتصنيع ، سيؤدى الى نشوء مشاكل خطيرة بالنسبة الى الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وفي بعض بلدان المنطقة ، لم تبلغ قضايا الشيخوخة بعد حدا ينذر بالخطر . غير أن ارتفاع مستويات التصنيع والتحضّر ، والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بها ، كازدياد الدخل من خلال بيع منتجات الطاقة في بعض بلدان المنطقة ، وارتفاع عدد المسنين ونسبتهم الى العدد الاجمالي للسكان ، كل ذلك سيؤدى بالضرورة الى تزايد احتمالات حدوث مثل هذه المشاكل في تلك البلدان .

١٦ - والجوانب الصحية للشيخوخة هي من أهم الامور التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى رسم السياسات والبرامج المعنية بالشيخوخة . ومن المفيد النظر الى موضوع الشيخوخة كجزء لا يتجزأ من الخدمات الصحية العامة لعموم السكان . فالبرامج الوقائية ضرورية لمجمل السكان ، وتعتبر التربية الصحية والغذائية مثلا من اكثر الطرق فعالية لتحسين مستوى الصحة والحد من الامراض المزمنة لدى المسنين . ومن الخطوات الهامة لشمول المسنين في الخدمات التي تقدمها مرافق الصحة العامة ، امكانية تقديم الرعاية

الصحية للمسنين من خلال شبكة لا مركزية من المرافق الصحية العامة، ذلك أن انخفاض قدرة المسنين على الحركة، تجعل الكثيرين منهم يترددون في السعي وراء المشورة الطبية، ومن ثم تبرز أهمية تشجيع وتسهيل وصول الخدمات الصحية اليهم، لان ذلك يتيح لهم البقاء في بيوتهم أو في ظل رعاية أقربائهم .

١٧ - وبما أن معظم خطط الضمان الاجتماعي قد وضعت اثناء العقدين الاخيرين فهي لا تزال محدودة في نطاقها وتركيبتها وتقتصر على فئة السكان العاملين في القطاعات الاقتصادية الحديثة وفي الادارات العامة . وفي بلدان عديدة تنحصر هذه الفئة في نسبة صغيرة من السكان العاملين . وعلى المدى البعيد، ينبغي أن يكون شمول الضمان الاجتماعي عاما لكل الفئات، وأن تتزايد قيمة المعونة مع ارتفاع تكاليف ومستويات المعيشة عموما . وينبغي أن يقوم توازن دقيق بين الاجور، ومعاشات التقاعد، ومعاشات الضمان الاجتماعي، من أجل المحافظة على حوافز العمل وتأمين الاستقلال المالي لكبار السن العاملين أو المتقاعدين، دون اللجوء الى فرض نسب ضرائب عالية على الاجيال الفتية . ومن بين الطرق المتبعة لتحقيق هذا التوازن، أن يكون للشيخوخة تعريف وظيفي وليس تعريفا زمنيا، وأن تكون هناك مرونة في تطبيق ترتيبات التقاعد، وتأمين ادارة مالية سليمة لصناديق الضمان الاجتماعي .

١٨ - ويبدو أن الضمان الاجتماعي سيظل في المستقبل المنظور بعيدا عن متناول الاغلبية الساحقة من سكان المنطقة . ويقتصر دور برامج المساعدة العامة، التي تقدم المال والغذاء والملبس أو المأوى، على التخفيف من وطأة الحالات الصعبة . لذا، ينبغي أن يبدأ البحث فورا عن أشكال بديلة من الحماية الاجتماعية . ومن بين الامكانات المتعددة، ينبغي استطلاع الدور الذي يمكن أن تلعبه التعاونيات والمؤسسات المحلية في تقديم مثل هذه الحماية .

١٩ - وليس السكن بالنسبة للشيوخ مجرد مأوى . فهو ذو مغزى نفساني وعاطفي واجتماعي بالاضافة الى تلبيته لحاجات المسنين المادية . وتعاني بلدان عديدة في المنطقة من نقص خطير في عدد المساكن اللائقة لعموم السكان، بمن فيهم المسنون . كما أن هناك تزايدا مستمرا في عدد السكان الذين يقطنون الاحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية . كذلك، توجد بسبب الاوضاع السياسية القائمة اعداد كبيرة من السكان المهجّرين الذين يعيشون حاليا في ظروف أدنى من الحد المقبول للسكن .

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تبذل كل الجهود لكي تتأمن في السكن الخاص بالمسنين امكانية الوصول الى العائلة والى أقرانهم وجيرانهم، بالاضافة الى الخدمات الصحية والاجتماعية المساندة .

٢٠ - لقد فرض ارتفاع معدل التغييرات الاجتماعية والتكنولوجية، وانتشار المعرفة في شتى انحاء العالم، ضرورة التعليم المتواصل للاشخاص من المتوسطين أو المتقدمين في السن، وضرورة اعادة تدريب العمال المتوسطين في السن بعد أن أصبحت معارفهم قديمة . وهذا الامر ضرورى أيضا لتسهيل الانتقال من العمل الى التقاعد من خلال التعليم السابق للتقاعد .

٢١ - ينبغي أن يؤمّن التعليم للمسنين غير الملمين بالقراءة والكتابة أو الملمين الماما بسيطا بلغتهم المحلية . وهناك عدد كبير من المسنين في المنطقة ممن يعتبرون أميين كليا أو وظيفيا . وينبغي أن توضع مناهج دراسية خاصة بهذه الفئة من السكان بهدف زيادة معارفهم ومهاراتهم، لكي يتمكنوا من المشاركة مشاركة أكبر في عملية التنمية .

٢٢ - يمكن لنشاطات الرعاية الاجتماعية وللتدابير المتخذة على المستوى المحلي أن تؤدى دورا أساسيا في تمهيد السبيل للنشاطات الخاصة بالمسنين والتي تكون ذات صلة بالمجتمع المحلي . ومن خلال العمل الاجتماعي الناجح يمكن لبرامج عديدة خاصة بالشيخوخة أن تنفّذ بأقل التكاليف، الامر الذى من شأنه أيضا أن يساعد في تحاشي الرعاية المؤسسية غير الضرورية للمسنين وانعزالهم اجتماعيا .

٢٣ - يؤلف المسنون احتياطيا كبيرا من القوى العاملة ذات الخبرة، ويمكنهم القيام بمجموعة واسعة من مهمات الرعاية الاجتماعية . ويمكن لبرامج الرعاية الاجتماعية والمجتمعية أن تستفيد من هذا الاحتياطي باستخدام المسنين في برامج عديدة كمراكز الرعاية النهارية أو في توفير المساعدة المنزلية للمسنين المقعدين .

٢٤ - ينبغي اعتماد الطرق والوسائل التي تؤدى الى تعزيز دور المسنين في نطاق الاسرة . وهناك أدلة ساطعة على التقدير العالي الذى يحظى به المسنون في بلدان المنطقة . غير أن تنامي اتجاهات التصنيع والتحضّر وازدياد حركة تنقل القوة العاملة تدل على حدوث تغيير أساسي في المفهوم التقليدى حول مكانة كبار السن والعلاقات التي يقيمونها في نطاق الاسرة . فالاسرة التقليدية أخذت تتحول الى أسرة زواجية . ورغم ذلك، فمن المعروف عموما أن الاسرة لا زالت تعتبر في المنطقة مؤسسة اجتماعية أساسية، وتؤدى دورا هاما في الحياة الاجتماعية للمسنين، وكذلك في تلبية عدد كبير من احتياجاتهم، بما في ذلك الاحتياجات غير المادية، النفسية منها والعاطفية والترفيهية .

٢٥ - من أبرز قضايا منطقة الاكوا قضية تأمين مستوى معيشة لائق لكبار السن الفلسطينيين ووصولهم الى حقوقهم الشرعية والوطنية . وتبرز هذه القضية بسبب احتلال اسرائيل لاراضي الشعب الفلسطيني وطردها الكثير من الفلسطينيين من ديارهم . وقد ترتب على ذلك أن العديد من الفلسطينيين يعيش تحت سلطة العدو المحتل، بينما يعيش آخرون مهجرين بعيدا عن ديارهم . وفي كلتا الحالتين اللتين يعيش خلالهما الشعب الفلسطيني - الاحتلال والتهجير - تستدعي أوضاع كبار السن الفلسطينيين اتخاذ تدابير خاصة على الصعيدين الوطني والدولي .

رابعا - توجيهات وتوصيات

النواحي العامة

١ - ينبغي انشاء لجان وطنية لزيادة التوعية بقضية المسنين في كل بلد ولتتبع وتقييم خطة العمل الدولية التي تتبناها الجمعية العالمية للشيخوخة .

٢ - عندما تتشكل هيئات طوعية على مستوى وطني شامل ينبغي أن تضم لجانا محلية حكومية وأهلية مشتركة، بالاضافة الى منظمات العمال وأرباب العمل حيثما كان ذلك مناسبا، من أجل تعزيز ودعم مصالح المسنين .

٣ - ينبغي أن تتوفر المساهمات الطوعية من أجل تمويل أنشطة التعاون الفني في هذا الميدان، بما في ذلك أنشطة التدريب والبحث، وتقييم وتطوير السياسات والبرامج الوطنية الخاصة بالشيخوخة . ويمكن أيضا تقديم المساعدة الى المنظمات غير الحكومية .

٤ - ينبغي تشجيع الحكومات على طلب المساعدة الفنية الضرورية من المنظمات الاقليمية والدولية، ولا سيما في مجال جمع البيانات والابحاث والتدريب وصياغة السياسات العامة . كما ينبغي أن تبادر الحكومات الى تشجيع تنمية أنشطة التعاون الفني فيما بينها في ميدان الشيخوخة . وينبغي أيضا أن تستعمل الموارد المتاحة حاليا في المنطقة على أكمل وجه، بما في ذلك الموارد المتاحة لدى الجامعات ومعاهد البحث والمنظمات الاخرى .

كبار السن الفلسطينيون

٥ - ينبغي كما ذكرنا عند مناقشة القضايا المطروحة اعتماد وسائل عمل خاصة على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي لتحسين أوضاع كبار السن الفلسطينيين ولكي ينالوا حقوقهم الوطنية المشروعة . وعلاوة على ذلك، يحتاج كبار السن الفلسطينيون الى شتى أنواع المساعدة التي ينالها كبار السن الآخرون . وينبغي أيضا أن تتاح لهم فرصة المساهمة بدور ايجابي فعّال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني .

القيام بالابحاث وجمع البيانات

٦ - (أ) ان الحصول على معلومات أكيدة عن أوضاع المسنين هو من أكثر الاحتياجات للقيام بالتخطيط في هذا المجال . وينبغي أن يتم جمع البيانات الديموغرافية بصورة أكثر انتظاما في المنطقة وتصنيفها على أساس العمر، ويفضّل أن يكون التصنيف على فترات مدة كل منها خمس سنوات . وينبغي أن تعرض البيانات بشكل اكثر وضوحا للجمهور، باستخدام الجداول والرسوم البيانية، وأن تقدّم البيانات عن المسنين مع ما لها من علاقة بالبيانات الديموغرافية عن القطاعات السكانية الاخرى . وينبغي أن يتناول التصنيف أيضا سكان الريف بالمقارنة مع سكان المدن وانماط الهجرة .

(ب) ينبغي تشجيع القيام بالدراسات عن " طب الشيخوخة " لكي يتسنى اتباع نهج شامل ازاء مشاكل المسنين الصحية . وستشكل هذه المعلومات أساسا لتدريب الموظفين المختصين اللازمين للعمل في برامج تقديم المساعدة لكبار السن .

٧ - ينبغي أن تجمع بيانات احصائية عن المسنين وأن توضح مؤشرات اجتماعية موثوق بها في مجالات رئيسية كالصحة والتغذية والدخل والسكن والتعليم . وينبغي الاهتمام بحالات الاعاقة بين كبار السن ومتابعة مدى انتشارها عن كثب .

٨ - ينبغي القيام بأبحاث معمّقة في بلدان المنطقة لتحديد الظروف والاحتياجات الحقيقية للمسنين . ويفترض في نتائج هذه الابحاث أن تسهّل صياغة وتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالمسنين وأن تساعد في ربط السكان المسنين بالتخطيط الانمائي .

الشيخوخة والتنمية

٩ - في ضوء التزايد التدريجي للتعمّر السكاني في المنطقة ينبغي ايلاء الاهتمام لاثر هذه الظاهرة على التنمية . ومن الضروري ان تبذل أقصى الجهود لتشجيع استمرار مساهمة المسنين في الجهود الانمائية، من خلال وسائل كبرامج التدريب واعادة التدريب لتمكين المسنين من التكيّف مع التكنولوجيات الحديثة . وبذلك يمكن الوصول الى تحقيق هدف مزدوج يتجلّى في استخدام الموارد البشرية لدى المسنين وكذلك التخفيف من وطأة الآثار الاقتصادية التي تترتب عن بقاء المسنين خارج دائرة العمل . ويتوقف نجاح هذه الجهود بالدرجة الاولى على النجاح في القضاء على الامية بين الاشخاص البالغين، مع التركيز بشكل خاص على فئات المسنين من السكان .

١٠ - ان "التعمّر السكاني" في العديد من المناطق الريفية بالمنطقة ليس دائما عاملا باتجاه التنمية في هذه المناطق . وتدعو الحاجة الى اعتماد سياسات وبرامج متعددة الابعاد لتشجيع الاستخدام الكامل لرأس المال البشرى في الارياف . ويشمل ذلك تعزيز التعليم الزراعي وتوسيع نطاق خدمات الارشاد الزراعي، وتوفير الاحتياجات الكافية والخدمات اللازمة لتشجيع الاستخدام الفعّال للموارد الانتاجية .

١١ - تشكل خطط الضمان الاجتماعي في العديد من بلدان المنطقة صناديق رئيسية للاستثمار . وينبغي أن توضع هذه الخطط وأن تدمج في اطار برامج التنمية الاقتصادية . ويقتضي الامر ايلاء الاهتمام للتعمر التدريجي للسكان ولاثر هذه الظاهرة في وضع خطط الضمان الاجتماعي .

١٢ - يمكن للتعمر السكاني أن يؤثر في المستقبل على أنماط الاستهلاك والادخار في العديد من بلدان المنطقة . وينبغي أن تؤخذ هذه التغييرات في الاعتبار في التخطيط الانمائي وفي توزيع فوائد الجهود الانمائية .

الصحـــة

١٣ - ينبغي أن يتركز السعي على المدى البعيد لان تكون خدمات العناية الصحية في متناول جميع المسنين . ومن شأن هذه الخدمات أن تبقي على قدر من استقلالية الفرد في المجتمع . وهذا ما يتحقق من خلال تعزيز الصحة ودرء خطر الامراض والاعاقة، وتأمين العلاج المناسب، بما في ذلك اعادة التأهيل بعد المرض . ولتحقيق هذه الاهداف ينبغي توفير خدمات صحية مجتمعية مناسبة وكافية، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية المنزلية . وتدعو الحاجة الى وجود مرافق استشفاء كافية ومناسبة عندما تكون العناية المؤسسية ضرورية على المدى القصير أو الطويل . وينبغي تزويد هذه المؤسسات بالمعدات والكوادر الكافية، وأن تتم صيانتها بحيث تساعد المرضى على الوصول الى أعلى درجة ممكنة من الاستقلالية، وتقدم لهم في الوقت نفسه خدمات العناية المباشرة بشكل مقبول .

١٤ - من المؤكد أن العناية بأصحاب الامراض المزمنة من المسنين تشمل العناية بأصحاب الامراض المميتة . وينبغي توفير التسهيلات لاصحاب الامراض المميتة لكي تتأمن لهم أفضل الظروف الانسانية في الايام الاخيرة من حياتهم .

الضمان الاجتماعي

١٥ - ينبغي أن توضع خطط الضمان الاجتماعي بالشكل الذي يتناسب مع كل مرحلة من مراحل التنمية، وأن تأخذ في اعتبارها الموارد الوطنية المتاحة واحتياجات الاشخاص المشمولين بها .

١٦ - ينبغي السعي باستمرار وراء اعتماد مناهج جديدة وابداعية للحماية الاجتماعية طالما بقيت هناك قطاعات غير مشمولة بالضمان الاجتماعي . ويمكن أن ينطوي ذلك، بين أمور أخرى، على انشاء مؤسسات وتعاونيات محلية وما الى ذلك .

١٧ - ينبغي أن تحدد اعانات الضمان الاجتماعي للمسنين على النحو الذي يتيح لهم الحصول على مستوى كاف من الحماية يؤمن لهم الاحتفاظ بالاستقلال المالي . كذلك ينبغي أن تكون هذه التقديمات متناسبة مع ارتفاع مستوى المعيشة، وأن يجرى تعديلها في ضوء التغييرات التي تطرأ على تكاليف الحياة، والمحافظة على قوتها الشرائية .

١٨ - ينبغي اعتماد المرونة قدر الامكان في تحديد السن الذي تدفع فيه اعانات الضمان الاجتماعي للمسنين في العادة . وينبغي أن يعاد النظر باستمرار في الاحكام القانونية الخاصة بشروط التقاعد في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة . ذلك أن ازدياد التعمّر السكاني سوف يجعل كلفة التقاعد في سن مبكرة مرتفعة للغاية .

١٩ - ينبغي أن يوسّع قدر الامكان نطاق الاعانات الاجتماعية للمسنين المنصوص عليها في النظام العالي للضمان الاجتماعي، بحيث تشمل كافة المواطنين .

التعليـــم

٢٠ - ينبغي أن توضع أهداف التعليم ومضمونه لمدى العمر، وينبغي أن يتم تكييف برامج التعليم القائمة وفقا لاحتياجات المسنين، بما في ذلك التعليم لمحو الامية . ولا يمكن تجاهل ما للالمام بالقراءة والكتابة من أهمية بالنسبة الى كبار السن، سيما وان ذلك يعتبر أمرا حيويا للتنمية الوطنية .

٢١ - ينبغي أن يشكل التعليم عن الشيخوخة جزءا من برامج التعليم الوطنية والمحلية، وأن يتم ادخال موضوع الشيخوخة في المناهج الدراسية الاساسية للشباب . على أن يكـــون هذا التعليم قائما على أبحاث سليمة .

٢٢ - ينبغي أن تولي وسائل الاعلام اهتماما اكبر للمعلومات المتصلة بالمسنين والمائدة لهم . وينبغي تنظيم حملات اعلامية لتعزيز الصورة الايجابية عن اسهام المسنين في خدمـــة المجتمع .

الاســـرة

٢٣ - تشكل الاسرة مؤسسة اجتماعية أساسية وفعّالة في تقديم الرعاية لكبـــار الســـن . وينبغي عند الحاجة تقديم المساعدة للاسر وتعزيز دورها في المنطقة، من أجل الاستمرار في الاضطلاع بمهمة رعاية كبار السن . وينبغي أن ترصد بعناية أية تغييرات في الدعم العائلي للمسنين، وذلك بهدف تحديد ما يطرأ من احتياجات .

الرعاية الاجتماعية

٢٤ - ينبغي أن تهدف أنشطة الرعاية الاجتماعية الى تنسيق الخدمات الاجتماعيـــة الخاصة بالمسنين، والتشجيع على القيام بالاعمال الاجتماعية الطوعية . فكبار السن يجب أن يكونوا جزءا حيا من المجتمع، وأن لا يترك امر العناية بهم للمؤسسات أو أن يتم عزلهم عـــن محيطهم . ومن شأن الخدمات الاجتماعية أن تعزز استمرار مشاركة المسنين في حياة المجتمع .

السكن والتخطيط الحضري

٢٥ - ان الحاجة ماسة في بلدان الاكوا لوجود سكن مناسب للاسر عموما اكثر منها الى توفر مرافق خاصة بكبار السن كما وان الحاجة ملحّة أيضا لاتخاذ خطوات لتحسين ظـــروف السكن لكافة المواطنين . اذ ينبغي أن يكون السكن المعد خصيصا للمسنين قريبا مـــن أسرهم ومن احيائهم ومن مرافق الخدمات المساندة . وينبغي ان توضع السياسات الاسكانية العامة بهدف دعم الاسر الكبيرة ومساعدتها على توفير السكن للمسنين . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التخطيط الحضري، وتصميم المساكن، والمساعدة في دفع الايجار، والقروض الميسّرة، وما الى ذلك .

الرعاية المؤسسية

٢٦ - قد تصبح الرعاية المؤسسية ضرورية لعدد صغير من كبار السن . وينبغي الابتعاد عن نمط " المأوى" عند تصميم مؤسسات الرعاية، لكي لا يكون الشيخ في عزلة . وينبغي تشجيع أفراد الاسرة على الاهتمام بالمسنين الى الحد الاقصى ، واقامة علاقات متينة بين مؤسسات الرعاية والمجتمع .